أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في ربحية البنوك: دراسة حالة مصرف السلام -الجزائر

The impact of inflation, leverage and liquidity on the profitability of banks: A case study of Al Salam Bank – Algeria

سهام بوصبع	لزهر ساحلي*
جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة (الجزائر)	جامعة 20 أوت 1955-سكيكدة (الجزائر)
si.bousba@univ-skikda.dz	l.sahli@univ-skikda.dz

تاريخ الاستلام: 15 /03/ 2025 تاريخ القبول: 22 /06/ 2025 تاريخ النشر: 30 /06/2025

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في ربحية مصرف السلام-الجزائر للفترة الزمنية (2011 -2022)، ولتحقيق ذلك تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

وتوصلت الدراسة إلى أن معدل التضخم له تأثير موجب لكنه غير معنوي على كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما كان تأثير الرفع المالي سلبيا ومعنويا على العائد على الأصول وغير معنوي على العائد على حقوق الملكية، في حين جاء تأثير السيولة سلبيا ومعنويا على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الرفع المالي، السيولة، العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، مصرف السلام -الجزائر.

تصنيف *JEL*: C22؛ G21؛ G39.

Abstract :

This study aims to analyze the impact of inflation, leverage, and liquidity on the profitability of Al Salam Bank-Algeria during the period (2011- 2022). has been using multiple linear regression model.

The study found that the inflation rate has a positive but not significant effect on return on assets and return on equity, while the effect of financial leverage was negative and significant on return on assets and not significant on return on equity, while the effect of liquidity was negative and significant on return on assets and return on equity.

Keywords: Inflation, financial leverage, liquidity, return on assets, return on equity, Al Salam Bank - Algeria.

JEL classification codes: C22, G21, G39.

*المؤلف المرسل. لزهر ساحلي. l.sahli@univ-skikda.dz

مقدمة

تلعب البنوك التجارية بشكل عام، دورا هاما جدا في تحقيق الاستقرار المالي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، من خلال دورها كوسيط مالي بين أصحاب الفوائض المالية والذين يبحثون دوما عن فرص الاستثمار المجزي، وأصحاب العجز المالي والذين يريدون تغطيته ومتابعة نشاطاتهم الاستغلالية. ومع ذلك، تواجه هذه البنوك عدة تحديات ذات طبيعة مختلفة منها ما هو مالي ومنها ما هو اقتصادي، ومن بينها تلك التحديات ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بقضايا التضخم، الرافعة المالية، والسيولة ومختلف المخاطر المرتبطة بها، والتي يمكن أن تؤثر بالسلب أو بالإيجاب وبشكل كبير على ربحيتها واستدامتها المالية.

ويعد معدل التضخم من العوامل الاقتصادية الرئيسة التي تؤثر على أداء البنوك التجارية، فمن المتوقع وعلى الدوام أن يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى تآكل القيمة الحقيقية للأصول والتمويلات، وهو ما يؤثر سلبا في مستويات العوائد المتوقعة، كما أن ارتفاع التكاليف التشغيلية وتراجع القدرة الشرائية يمكن أن يحد وبصورة كبيرة من قدرة البنوك على تحقيق أرباح مستدامة. بالإضافة إلى ذلك فإن الرفع المالي أيضا قد يكون له تأثير معاكس تماما لما هو متوقع على ربحية البنك، خصوصا في فترات التقلبات الاقتصادية. وإلى جانب كل ذلك، تعتبر السيولة من أهم العوامل التي تحدد قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية وتعظيم الاستفادة من فرص الاستثمار. وهنا قد تواجه البنوك صعوبات كبيرة في إدارة السيولة مما قد يؤثر على قدرتها على تحقيق أرباح مستدامة.

إن فهم العلاقة بين التضخم، الرفع المالي، والسيولة وأثرها على ربحية البنوك الإسلامية يعد أمرا بالغ الأهمية لواضعي السياسات المالية والإداريين في هذه البنوك، حيث يساعد في تطوير استراتيجيات مالية فعالة تضمن التوازن بين المخاطر والعوائد، وتعزز من قدرة هذه البنوك على المنافسة والاستدامة في بيئة مالية متغيرة.

بناء على ما سبق، تبقى العلاقة بين معدل التضخم، الرافعة المالية والسيولة من جهة وربحية البنوك التجارية من جهة أخرى، قضية جد معقدة بالنسبة لمدراء البنوك التجارية وحتى لواضعي السياسات وصناع القرارات على مستوى أعلى السلطات النقدية وحتى الحكومات. فالأمر يبدو غاية في التعقيد عندما يصبح الهدف متمحورا حول الموازنة بين المخاطر والعوائد في بيئة اقتصادية ومالية متغيرة باستمرار وشديدة التقلبات. وسوف تحاول هذه الورقة البحثية تقديم دراسة تجريبية لتأثير التضخم، الرفع المالي والسيولة في ربحية مصرف السلام -الجزائر خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 2011 و2022.

مشكلة الدراسة

تأتي هذه الورقة البحثية كمحاولة لبناء نموذج قياسي يحلل أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في ربحية البنوك الإسلامية وتحديدا في مصرف السلام-الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. محاولين بذلك الإجابة على الإشكالية الرئيسة التالية:

"ما أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في ربحية مصرف السلام -الجزائر خلال الفترة (2011 - 2022)؟".

فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد أي أثر معنوي لمعدل التضخم في ربحية مصرف السلام -الجزائر خلال الفترة (2011 -2022)؛
- **الفرضية الثانية:** لا يوجد أي أثر معنوي للرفع المالي في ربحية مصرف السلام -الجزائر خلال الفترة (2011 -2022)؛
- **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر السيولة في ربحية مصرف السلام -الجزائر خلال الفترة (2011 -2022)؛

أهمية الدراسة: تنبثق أهمية دراسة أثر التضخم، الرفع المالي والسيولة في ربحية البنوك التجارية من اعتبار الموضوع من المواضيع المهمة في الاقتصاد والتمويل، فهذه العوامل لها تأثير كبير جدا على أداء البنوك واستدامتها. لذلك يبدو من المهم جدا فهم العلاقة بين التضخم وربحية البنوك، ومحاولة إعطاء تقييم للتأثيرات المتوقعة للرفع المالي على أداء البنوك، إضافة إلى تحليل الدور الذي يمكن أن تلعبه السيولة المصرفية في استقرار البنوك التجارية وزيادة الربحية واستدامتها.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة التأثيرات التي يمكن أن تحدثها معدلات التضخم، الاعتماد على الرافعة المالية والسيولة المصرفية ومختلف المخاطر المرتبطة بها على الربحية في مصرف السلام -الجزائر وذلك خلال الفترة (2011 -2022)، واختبار مدى قدرة نموذج الانحدار الخطي المتعدد في تحليل السلاسل الزمنية.

منهج الدراسة: سوف يتم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي المبني على الاطلاع على عدة دراسات تطبيقية تناولت موضوع الدراسة الحالية، وقد تم الحصول على بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة من التقارير السنوية لمصرف السلام -الجزائر على شبكة الإنترنيت (**https://www.alsalamalgeria.com/**) والموقع الرسمي لقاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة

الإنترنت (**https://data.albankaldawli.org**)، وتم إجراء التطبيق عليها باستخدام البرنامج الإحصائي **Eviews 13.**

حدود الدراسة: اعتمدت الدراسة على الفترة الزمنية (2011 -2022) وهي فترة تسمح بدراسة وتحليل أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في ربحية مصرف السلام-الجزائر. والبيانات التي سوف تستند إليها هذه الدراسة هي بيانات سنوية. فمن مزايا اختيار البيانات السنوية هي التركيز على العوامل الرئيسة التي تؤثر على المتغيرات محل الدراسة، واستبعاد التغيرات الأخرى والعوامل ذات التأثير الثانوي أو العرضي، كما أن الأخذ بالبيانات السنوية يمكن من تجاوز إمكانية وجود فاصل زمني بين تغير أحد متغيرات الدراسة، وأيضا الافتراض بأن فترة سنة كاملة تعتبر كافية لإجراء جميع التعديلات الجزئية المطلوبة عند حدوث تغييرات محتملة.

الدراسات السابقة

- دراسة **(Alnaa & Matey, 2023)**، بعنوان: **" Implications of financial leverage for bank profitability in Ghana"**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثيرات نموذجي التمويل على ربحية البنوك في غانا، وقد تم التركيز بصفة أساسية على أهمية مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وكفاية رأس المال عند اتخاذ قرارات التمويل. ومن أجل قياس ربحية البنوك تم استخدام مؤشرين اثنين هما: مؤشر العائد على الأصول المعدل حسب المخاطر (RAROA) ومؤشر العائد على حقوق الملكية المعدل حسب المخاطر (RAROE).

وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة عكسية بين ربحية البنوك (التي يتم قياسها بواسطة RAROA) ومخاطر الائتمان، بما معناه أن مخاطر الائتمان الأعلى تؤثر بشكل سلبي على ربحية البنوك التجارية. كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مباشرة بين كفاية رأس المال والعائد على حقوق الملكية المعدل حسب المخاطر (RAROE) وهي النتيجة التي تشير إلى أنه ومع زيادة البنوك لأنشطة الإقراض، فإنها تحتاج دوما إلى الحفاظ على رأس مال كاف لحماية ربحيتها وأدائها المالي.

- دراسة **(Al Habashneh, 2022)** بعنوان: **" Impact of Financial Leverage and Return on Investment on the Profitability of Jordanian Commercial Banks"**

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة، تحليل وقياس أثر الرافعة المالية والعائد على الاستثمار على ربحية البنوك التجارية في الأردن، خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 1995 و2020. وقد استخدمت الدراسة التطبيقية معدل العائد على الأصول كمؤشر وحيد لقياس ربحية البنوك التجارية الأردنية. تم

توظيف نموذج بيانات البانل من خلال نموذج التأثيرات العشوائية لعينة من البنوك التجارية الأردنية بلغ عددها (13) بنكا تجاريا مدرجا في بورصة عمان.

أظهرت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة وجود تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا لنسبة الرافعة المالية على ربحية البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة. في حين أثبتت النتائج عدم وجود أي تأثير مهم اقتصاديا لمعدل العائد على الاستثمار في ربحية البنوك التجارية الأردنية عينة الدراسة.

- دراسة **(Bunyaminu & Yakubu, 2021)** بعنوان: **" The Effect Of Financial Leverage On Profitability: An Empirical Analysis Of Recapitalized Banks In Ghana"**

هدفت هذه الدراسة، إلى تحليل وفحص تأثير الرافعة المالية على ربحية البنوك المعاد تمويلها في غانا وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 2008 و2017. وتم استخدام نماذج بيانات البانل لمجموعة من البنوك الناشطة في غانا.

وقد أظهرت نتائج الدراسة القياسية وحسب نتائج التقدير لنموذج التأثيرات العشوائية والتأثيرات الثابتة، أن الرافعة المالية لها تأثير سلبي كبير جدا على ربحية البنوك الغانية، وذلك بغض النظر عن المؤشر المستخدم في التعبير عن ربحية البنوك. وهذه النتيجة المتوصل إليها توفر دعما تجريبيا كبيرا لنظرية ترتيب الأولوية (**The pecking order theory**). كما أثبتت النتائج التجريبية أيضا أن حجم البنك له تأثير معزز لربحية البنوك التجارية في غانا، وأن هذا التأثير إيجابي وكبير. وبصورة إجمالية فقد أثبتت هذه الدراسة أن الرافعة المالية لها تأثير سلبي للغاية على نمو أرباح البنوك في غانا.

- دراسة **(Jeevitha, Mathew, & Shradha, 2019)** بعنوان: **" Impact Of Inflation On Bank'S Profitability" A Study On Select Banks Profitability"**

هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة تأثير التضخم على ربحية البنوك التجارية في الهند والتي تم قياسها من خلال بعض المؤشرات المحددة مثل العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية وصافي الربح. بينما تم الاعتماد على متوسط مؤشر أسعار الجملة لتقييم تأثير التضخم على ربحية البنوك. للدراسة، وشملت عينة الدراسة خمسة (05) بنوك من القطاع العام، بينما امتدت فترة الدراسة من العام 2014 إلى غاية العام 2018.

توصلت النتائج التطبيقية لهذه الدراسة إلى وجود ارتباط سلبي لمنه غير مهم اقتصاديا أي غير معنوي إحصائيا بين معدل التضخم وربحية البنوك التجارية عينة الدراسة، وهو ما يعني أنه كلما ارتفع معدل التضخم فإن أسعار الفائدة سوف ترتفع أيضا، وهي الزيادة التي تتيح فرصة أكبر للبنوك من أجل زيادة أرباحها. وفي الوقت نفسه فإن تكلفة الأموال لدى البنوك سوف تزداد كذلك وهو ما قد يقلل من

الأرباح. ومن خلال الدراسة، اتضح أن التضخم ليس له تأثير على العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE) وصافي الربح لبنوك القطاع العام عينة الدراسة، ولا يؤثر التضخم على ربحية هذه البنوك. وبالمقابل هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية الأخرى والتي قد تؤثر فعليا في ربحية البنك.

- دراسة **(Zelalem, 2020)** بعنوان: **" The Impact of Financial Leverage on the Performance of Commercial Banks: Evidence from Selected Commercial Banks in Ethiopia"**

هدفت هذه الورقة البحثية إلى التحقيق في تأثير الرافعة المالية على الأداء المالي لعينة مكونة من خمسة (05) بنوك تجارية مختارة في إثيوبيا لمدة عشر (10) سنوات وتحديدا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2008 و2017. وكمقياس للرافعة المالية وظفت الدراسة ثلاثة مؤشرات أساسية هي: نسبة الدين (DR) ونسبة الدين إلى الأسهم (DER) ونسبة تغطية الفائدة (ICR) (نسبة الفائدة المكتسبة). وكمقياس للأداء المالي وظفت الدراسة مؤشرين إثنين هما: معدل العائد على الأصول (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE). استخدمت الدراسة التطبيقية الإحصاءات الوصفية ونماذج بيانات البانل وتحديدا نموذج التأثيرات الثابتة.

وقد أظهرت النتائج التطبيقية للدراسة أن نسبة الدين (DR) لها تأثير سلبي غوير مهم اقتصاديا (غير دال إحصائيا) على أداء البنوك التجارية عينة الدراسة والمقاس بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، بينما كان لمؤشرات نسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER) ونسبة تغطية الفائدة (ICR) تأثير إيجابي كبير على أداء البنوك محل الدراسة والمقاس بالعائد على الأصول (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE).

- دراسة **(Batsinda & Shukla, 2019)** بعنوان: **" Inflation and Profitability of Commercial Banks in Rwanda: A Case Study of Bank of Kigali"**

هدفت هذه الورقة البحثية إلى تقييم تأثير التضخم على ربحية البنوك التجارية في رواندا مع التركيز بشكل خاص على بنك كيغالي. وكانت الأهداف المحددة للدراسة هي: دراسة اتجاه التضخم في رواندا، ودراسة ربحية بنك كيغالي خلال الفترة الزمنية المحصورة ما بين عامي 2011 و2015، وإقامة العلاقة بين التضخم والربحية. ولتحقيق أهداف الورقة البحثية، تم توظيف تصميم البحث الوصفي مع حجم عينة ومجتمع مكون من 26 مستجوبا. تم استخدام تحليل الارتباط لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة.

توصلت النتائج التطبيقية للدراسة إلى أن التضخم الناتج عن التكلفة له ارتباط إيجابي مرتفع بربحية بنك كيغالي. كما أشارت النتائج إلى أن التضخم الناتج عن الطلب والتضخم النقدي لهما كذلك

ارتباط إيجابي مرتفع بربحية بنك كيغالي. وفي الأخير خلصت الدراسة إلى أن أنواع التضخم التي تؤثر على البنوك التجارية هي التضخم الناتج عن التكلفة والتضخم الناتج عن الطلب إضافة إلى التضخم النقدي.

تقسيمات الدراسة: تم تقسيم الدراسة الحالية إلى المحاور التالية:

I- الإطار النظري للدراسة؛

II- الإطار التطبيقي للدراسة؛

I- الإطار النظري للدراسة

سوف يتم التركيز في هذا المحور على المفاهيم الأساسية ذات الصلة بالمتغيرات التي شملتها الدراسة التطبيقية، ويمكن تثبيتها على النحو التالي:

1- الربحية

2-1 مفهوم الربحية في البنوك: تمثل الربحية النهائية للأعمال محصلة للسياسات والقرارات التي اتخذتها الإدارة العليا في المنظمة، وتلقى نسب الربحية اهتماما من قبل أطراف مختلفة بما فيها المنظمة، فهذه الأخيرة تحكم على مدى نجاحها في تطبيق السياسات التي أقرتها سابقا في خططها، ومدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة، ويهتم المستثمرون بنسب الربحية للتعرف على مستوى العائد المتحقق من أموالهم المستثمرة، في حين تحاول البنوك معرفة قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها وقدرتها على تسديد الأقساط والفوائد المترتبة عنها **(آل شيب، 2009، صفحة 105)**. ويحظى مفهوم الربحية باهتمام المؤسسات المالية ومنها البنوك، خاصة وأن ربحية البنوك تلعب دورا كبيرا في اقتصاد أي دولة، فكلما زادت ربحية هذا النوع من المؤسسات زاد الاستقرار المالي.

تعبّر ربحية البنوك عن مدى قدرتها على توليد الأرباح وهي مقياس أداء مهم لها، فالقدرة على توليد الربح ترتبط بشكل كبير بالقدرة على دفع أرباح للمساهمين **(Priharta & Gani, 2023, p. 53)** كما تمثل ربحية البنوك محصلة مختلف السياسات المتخذة في أداء مختلف الأنشطة، فهي إذن تعبر عن مدى الكفاءة التي يتخذ بها البنك قراراته الاستثمارية والمالية **(الربيعي وراضي، 2020، صفحة 84)**. وتتأثر ربحية البنوك بعوامل داخلية وخارجية، هذه العوامل تختلف من بنك إلى آخر حسب نوع البنك وحسب نظرة المساهمين وأنشطة وقرارات البنك. **(Tharu & Shrestha, 2019, p. 83)**

2-1 مؤشرات ربحية البنوك: تقيس نسب ربحية البنوك كفاءة أداء المصارف في تحقيق الربح، حيث تقاس ربحية البنوك بمؤشرات متعددة، لعل أبرزها وأكثرها شيوعا:

العائد على حقوق الملكية (ROE): حيث يمثل العائد على حقوق الملكية العلاقة بين الربح وحقوق المالكين، فهو يقيس العائد المتحقق من كل وحدة نقدية تم استثمارها من أموال المستثمرين.

العائد على الأصول (ROA): العلاقة بين الأصول الإجمالية والربح الصافي، فهو يقيس كفاءة إدارة البنك في تسيير أصولها، ويكتسي العائد على الأصول أهمية بالغة لأن اجمالي العوائد التي يحققها البنك ترتبط بشكل كبير بحجم الأصول المستثمرة في القروض والاستثمارات المصرفية الأخرى.

2- التضخم

التضخم مشكلة اقتصادية تعاني منها الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، فهو يعبر عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة من الزمن **(الأفندي م.، 2014، صفحة 179)**، هذا يدل على أن الأسعار المرتفعة للسلع لا تعد تضخما، وإنما يرتبط التضخم بالارتفاع بالمستوى العام للأسعار، كما أن هذا الارتفاع لابد أن يكون على فترة زمنية طويلة. ويترتب على التضخم انخفاض في القوة الشرائية للوحدة النقدية داخل الدولة.

وللتضخم تأثيرات عديدة، فهو يؤثر على الدخول وكفيفة توزيعها، على حجم البطالة، وعلى النمو الاقتصادي، كما يلقي بظلاله على كامل القطاعات ولعل أبرزها القطاع المالي وبالأخص البنوك، حيث ينقل الأموال من المدخرين والمستثمرين إلى المدينين، ففي ظل التضخم يميل المدخرون للاستثمار في المشاريع الاستثمارية غير النقدية لتجنب الخسائر المترتبة عن انخفاض القوة الشرائية وبهذا تنخفض حجم المدخرات الماحة أمام البنوك، هذا من جانب، ومن جانب آخر يؤدي التضخم إلى انخفاض القدرة الشرائية للعملة، الأمر الذي يؤثر على نظام سعر الصرف. **(Umar, Maijama'a, & Adamu, 2014, p. 57)**

وبهذا يمكن القول أن التضخم يؤثر بشكل كبير على خطط البنك وقرارته.

3- الرافعة المالية

تعتبر الرافعة المالية أداة مالية تتيح للمستثمر فرصة زيادة قوته الاستثمارية أو التشغيلية باستخدام أموال مقترضة. يرتكز الرفع المالي على استخدام الدين لتمويل الاستثمارات بهدف تحقيق عوائد أعلى، لكن بالمقابل تحمل العملية برمتها الكثير من المخاطر المالية.

هناك عدة مؤشرات تُستخدم لقياس الرافعة المالية، من بينها: **(Zelalem, 2020, p. 64)**

نسبة الدين (DR): تقيس نسبة الدين إلى إجمالي الأصول النسبة المئوية لإجمالي الأموال المقدمة من الديون (التي يقدمها الدائنون)؛

نسبة الدين إلى حقوق الملكية (DER): تعبر عن العلاقة بين إجمالي الأصول الممولة من قبل الدائنين (الديون) والملاك (حقوق الملكية). وتعكس المطالبات النسبية للدائنين والمساهمين مقابل الأصول؛

نسبة تغطية الفائدة (ICR): تقيس القدرة على سداد رسوم الفائدة. وتشير هذه النسبة إلى عدد المرات التي يمكن فيها تغطية رسوم الفائدة من خلال الأرباح المتاحة قبل الفوائد والضرائب؛

نسبة تغطية النقد (CCR): تكمن المشكلة في نسبة الفائدة المكتسبة في أنها تستند إلى الأرباح قبل الفوائد والضرائب، والتي لا تعتبر في الواقع مقياسا للنقد المتاح لدفع الفائدة. أحد الأسباب الرئيسية هو أن الاستهلاك والإطفاء، وهو مصروف غير نقدي يتم خصمه من الأرباح قبل الفوائد والضرائب.

وبشكل عام فإن الرافعة المالية تحمل الكثير من المخاطر في صورة زيادة الخسائر، ارتفاع تكلفة التمويل واحتمال الإفلاس خصوصا عند العجز عن سداد الالتزامات المالية المختلفة.

4- السيولة

يشير مفهوم السيولة المصرفية إلى قدرة البنك على تلبية التزاماته المالية قصيرة الأجل من دون مواجهة صعوبات أو الحاجة إلى بيع أصوله بسرعة وبخسارة. وتعني أيضا توفر النقد أو الأصول القابلة للتحويل إلى نقد بسرعة لمواجهة سحب الودائع والقروض ومختلف النفقات الأخرى. فالسيولة المصرفية لها دور مهم جدا في ضمان الاستقرار المالي للبنك، تعزيز ثقة العملاء من مودعين ومستثمرين، زيادة قوة وصلابة البنك في مواجهة مختلف الأزمات والتقلبات التي تحدث من حين لآخر في الأسواق المالية.

وقد تم تقديم عدة نظريات مختلفة في إطار العلاقة بين السيولة وربحية البنوك. فهناك من يعتقد أن السيولة الأكبر تكون مكلفة عادة بالنسبة للبنوك، وبالتالي فهي تقلل من الربحية. ومع ذلك، وفقا لنظرية المقايضة، يمكن تقليل مخاطر البنوك بسبب السيولة الأعلى وفي المستقبل يتطلب الأمر قسطا لتعويض المستثمرين عن تكاليف الحد من مخاطر الإفلاس. كما أنه خلال دورة الأعمال، يختلف مستوى السيولة الأمثل للبنوك، ويزداد بشكل طبيعي عندما تكون هناك توقعات بأن تكون تكاليف الضائقة المتوقعة أعلى، فقد تكون النتائج أكثر إيجابية خلال مراحل الضائقة حيث تعمل البنوك التي تحاول زيادة موقف السيولة لديها على زيادة ربحيتها. وبالتالي، يمكن أن تكون هناك علاقة سلبية أو إيجابية بين السيولة والربحية في الأجل القصير، وهو ما يعتمد على وضع السيولة الحالي للبنك مقارنة بمستوى السيولة الأمثل لديه. **(Malik, Awais, & Khursheed, 2016, pp. 70-71)**

II- الإطار التطبيقي للدراسة

1- منهجية الدراسة

ومن أجل قياس وتحليل أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في الربحية في مصرف السلام -الجزائر، خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 2011 و2022 سوف يتم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد. ويعد الانحدار الخطي المتعدد تقنية إحصائية قياسية، امتدادا للانحدار الخطي البسيط، ويسمح الانحدار الخطي المتعدد بالإجابة على الأسئلة التي تأخذ في الاعتبار الدور الذي تلعبه المتغيرات المستقلة المتعددة في تفسير التباين في متغير تابع واحد. **(Laura, Frederick, & Kim, 2012, p. 01)**

وفي تحليل الانحدار متعدد المتغيرات، يتم إجراء محاولة لتفسير تغير المتغيرات المستقلة بشكل متزامن. ويتم صياغة نموذج تحليل الانحدار المتعدد في هذه الحالة على النحو التالي: **(Uyanık & Güler, 2013, p. 235)**

$$y = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \ldots\ldots + \beta_n x_n + \varepsilon$$

y: المتغير التابع؛ x_i: المتغير المستقل؛ β_i: المعلمة؛ ε: حد الخطأ.

2- توصيف نموذج الدراسة

ومن أجل قياس وتحليل أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في الربحية في مصرف السلام -الجزائر للفترة (2011-2022)، قمنا بصياغة النموذجين التاليين:

$$ROA_t = \alpha_0 + \alpha_1 Def_t + \alpha_2 Lev_t + \alpha_3 Liq_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

$$ROE_t = \alpha_0 + \alpha_1 Def_t + \alpha_2 Lev_t + \alpha_3 Liq_t + \varepsilon_t \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ROA: يمثل معدل العائد على الأصول أو الموجودات؛

ROE: يمثل معدل العائد على حقوق الملكية؛

Def: يمثل التضخم مقاسا بمعامل التكميش الضمني؛

Lev: يمثل الرافعة المالية؛

Liq: يمثل مؤشر السيولة.

تم الحصول على بيانات الفترة من 2011 إلى 2022 لمعدل العائد على الأصول، ومعدل العائد على حقوق الملكية، والرافعة المالية ومؤشر السيولة من التقارير السنوية لمصرف السلام -الجزائر على شبكة الإنترنيت (**https://www.alsalamalgeria.com/**). في حين تم الحصول على بيانات معامل التكميش الضمني من قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنيت (**https://data.albankaldawli.org/**). ويوضح الشكل أدناه الإطار المفاهيمي لنماذج الدراسة:

الشكل رقم (01): نماذج الدراسة

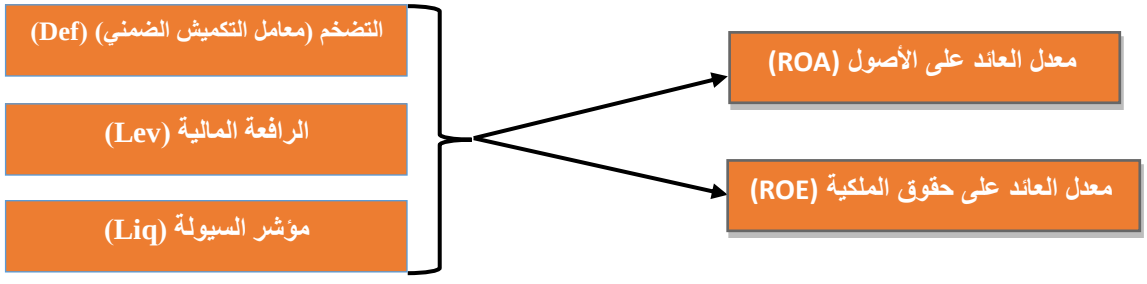

المصدر: من إعداد الباحثين.

3-نتائج تحليل الانحدار

3-1النموذج الأول

يوضح الجدول رقم (01) نتائج تقدير النموذج الأول الخاص بمعدل العائد على الأصول (الموجودات).

الجدول رقم (01): نتائج تقدير النموذج الأول (العائد على الأصول)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Lev	-11.86516	3.024212	-3.923390	0.0044
Liq	-7.263089	2.525206	-2.876236	0.0206
Def	0.028996	0.024349	1.190843	0.2678
C	13.87903	3.136642	4.424805	0.0022
R-squared	0.663857			
Adjusted R-squared	0.537804			
F-statistic	5.266469			
Prob(F-statistic)	0.026846			
Durbin-Watson stat	1.988710			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13

يبين الجدول رقم (01) نتائج تقدير تأثير كل من معدل التضخم مقاسا بمعامل التكميش الضمني، الرفع المالي والسيولة في معدل العائد على الأصول (الموجودات)، إذ تبين النتائج أن النموذج معنوي ومقبول احصائيا، حيث بلغت قيمة إحصائية فيشر F (5,266469) بقيمة احتمالية قدرت بـ (0.026846) وهي معنوية عند مستوى دلالة قدره (0,05).

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0,663857)، وهذا يدل على أن (66,38%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في العائد على الأصول (الموجودات) تعود إلى التغيرات في المتغيرات المستقلة (معدل التضخم، الرفع المالي، والسيولة) في حين أن ما نسبته (33,62%) تعود إلى متغيرات أخرى .

3-2 النموذج الثاني

يوضح الجدول رقم (02) نتائج تقدير النموذج الثاني الخاص بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE).

الجدول رقم (02): نتائج تقدير النموذج الأول (العائد على حقوق الملكية)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Lev	-4.892974	13.62780	-0.359044	0.7289
Liq	-32.85832	11.37916	-2.887587	0.0203
Def	0.084221	0.109724	0.767569	0.4648
C	29.83733	14.13444	2.110967	0.0678
R-squared	0.728521			
Adjusted R-squared	0.626716			
F-statistic	7.156056			
Prob(F-statistic)	0.011822			
Durbin-Watson stat	1.744221			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13

يوضح الجدول رقم (02) نتائج تقدير تأثير كل من معدل التضخم مقاسا بمعامل التكميش الضمني، الرفع المالي والسيولة في معدل العائد على حقوق الملكية، إذ تبين النتائج أن نموذج الانحدار معنوي ومقبول احصائيا، حيث بلغت قيمة إحصائية فيشر F (7,1544221) بقيمة احتمالية قدرت بـ (0.0118226) وهي معنوية عند مستوى دلالة قدره (0,05).

كما بلغت قيمة معامل التحديد R^2 (0,728521) هذا يدل على أن (72,85%) من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية تعود إلى التغيرات في المتغيرات التفسيرية (معدل التضخم، الرفع المالي، والسيولة) في حين أن ما نسبته (27,15%) تعود إلى متغيرات أخرى لم تشملها الدراسة.

4- اختبارات التشخيص

يوضح الجدولان أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذجين المقدرين، حيث يشير اختبار **Breusch- Godfrey Serial Correlation LM** إلى أن كلا النموذجين المقدرين لا يعانيان من مشكلة الارتباط التسلسلي، ويشير اختبار **Heteroskedasticity Test: ARCH** إلى ثبات حد الخطأ العشوائي، ويشير اختبار **Ramsey RESET** إلى أن الشكل الدالي للنموذجين المقدرين سليم، بينما يشير اختبار **Jarque-Bera** إلى أن البواقي لكل نموذج من النموذجين موزعة توزيعا طبيعيا.

الجدول رقم (03): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول (ROA)

الاختبارات التشخيصية	
Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test	F = 0.257738 (p-value = 0.7809) Prob. Chi-Square(2) = 0.6221
Heteroskedasticity Test: ARCH	F = 0.514047 (p-value = 0.4916)
Ramsey RESET Test	F = 0.779672 (p-value = 0.4065)
Jarque-Bera	χ^2 = 0.566801 (pvalue = 0.753218)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13

الجدول رقم (04): نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج الثاني (ROE)

الاختبارات التشخيصية	
Breusch- Godfrey Serial Correlation LM Test	F = 0.690144 (p-value = 0.5373) Prob. Chi-Square(2) = 0.3256
Heteroskedasticity Test: ARCH	F = 0.018163 (p-value = 0.8958)
Ramsey RESET Test	F = 0.335860 (p-value = 0.5804)
Jarque-Bera	χ^2 = 0.377925 (pvalue = 0.502097)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 13

5- مناقشة النتائج

- تقدير النموذجين القياسيين اللذان يجسدان أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في الربحية في مصرف السلام -الجزائر، خلال الفترة (2011 -2022)، يعتبر مقبولا اقتصاديا وإحصائيا، بدليل اتساق النتائج التطبيقية مع كثير من الأدبيات والنظريات الاقتصادية والدراسات السابقة؛

- أظهرت النتائج التطبيقية أن معدل التضخم مقاسا بمعامل التكميش الضمني (Def) له تأثير موجب لكنه غير دال إحصائيا (غير مهم اقتصاديا) على كل من العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE)، وهذا يعني أنه طيلة فترة الدراسة كانت هناك توقعات بحدوث التضخم، وهو الأمر الذي عادة ما يتيح للبنوك الفرصة من أجل تعديل أسعار الفائدة تبعا لذلك، والنتيجة زيادة في إيرادات البنوك بصورة أكبر وأسرع من الزيادة في التكاليف، وبالتالي سيكون هناك تأثيرات إيجابية على ربحية البنوك. وبالمقابل فإن المدخرات الوطنية سوف تنخفض بالتأكيد كردة فعل على الضغوط التضخمية، ومعها سيتم اتخاذ تدابير وإجراءات وقائية تصب في مجرى تقييد عملية منح القروض المصرفية بأحجام كبيرة بهدف تقليل مخاطر عدم القدرة على سداد الديون. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(Batsinda & Shukla, 2019)** في حين تختلف معها في أهمية التأثير الإيجابي، فالدراسة الحالية أظهرت عدم أهمية معدل التضخم كمحدد لربحية بنك السلام -الجزائر. وبالمقابل فإن النتيجة المتوصل والتي تشير إلى عدم أهمية تأثير معدل التضخم في ربحية مصرف السلام -الجزائر تتفق مع ما توصلت إليه دراسة **(Jeevitha, Mathew, & Shradha, 2019)**؛
- أظهرت النتائج التطبيقية إلى أن الرفع المالي (Lev) له أثر سلبي ومعنوي إحصائيا (مهم اقتصاديا) عند مستوى دلالة 1% في ربحية مصرف السلام -الجزائر، معبر عنها بمعدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA)، وهذه النتيجة ذات دلالة واضحة بأن العائد على الاستثمار في مصرف السلام -الجزائر أقل من تكلفة الديون، وبالتالي فإن فوائد القروض سوف تستهلك جزءا معتبرا من الأرباح المحققة، وهو ما يقلل من صافي الدخل وبالتالي انخفاض معدل العائد على الأصول للمصرف. وبالمقابل فإن زيادة الاعتماد على الديون تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية، وهو ما قد يؤدي إلى تقلبات كبيرة في الأرباح المحققة وصعوبة في سداد مختلف الالتزامات المستحقة عاتق المصرف. وهذه النتيجة تتفق تماما مع ما توصلت إليه دراسة **(Al Habashneh, 2022)** ودراسة **(Bunyaminu & Yakubu, 2021)**.

في حين أظهرت النتائج أن للرفع المالي (LEV) أثر سلبي لكنه غير معنوي إحصائيا (غير مهم اقتصاديا) في ربحية مصرف السلام -الجزائر، معبر عنها بمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهذه النتيجة تحمل في طياتها دليلا تجريبيا مهما للغاية بخصوص عدم اعتماد مصرف السلام -الجزائر على الديون في تمويل الأصول، ولو أن الأمر يبدو منطقيا لبعد الحدود فالاعتماد على الديون في تمويل الأصول قد يلعب دورا سلبيا للغاية، فإذا لم يحقق البنك أرباحا كافية لتغطية تكلفة الديون (في صورة الفوائد على القروض) فإن العائد على حقوق الملكية (ROE) سوف ينخفض بشكل كبير ومؤثر، فكلما زاد اعتماد المصرف على الديون في تمويل الأصول كلما زادت درجة المخاطرة المالية، لأن المصرف هنا سوف يحتاج إلى

سداد ما عليه من فوائد مستحقة الدفع بغض النظر عن أدائه المالي، بل وأكثر من ذلك، فقد تؤدي التكاليف الثابتة ذات الارتباط بالديون إلى تآكل حقوق المساهمين بشكل سريع ومؤثر. فالاعتماد على الديون في عملية تمويل الأصول يجب أن يكون مدروسا بعناية فائقة من أجل تحقيق توازن بين العوائد المحققة من جهة والمخاطر المحتملة من جهة أخرى. وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه دراسة **(Zelalem, 2020)**؛

- أظهرت النتائج التطبيقية أن مؤشر السيولة (Liq) له أثر سلبي ومعنوي إحصائيا (مهم اقتصاديا) عند مستوى دلالة 1% في ربحية مصرف السلام -الجزائر، معبر عنها بمعدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهذه النتيجة ذات دلالات قوية جدا وتدل صراحة على أن احتفاظ المصرف بالسيولة في حسابات من أجل تلبية التزامات السداد للأموال المقترضة يشكل حقيقة مصدر ضرر بربحية المصرف، والإشكال المطروح هنا يتمحور أساسا حول ما إذا كان من الأفضل للمصرف استثمار تلك الأموال المقترضة في الأوراق المالية ذات الفائدة أو الاحتفاظ بها في حسابات أخرى لسداد الديون المستحقة للدائنين. فالعلاقة السلبية بين السيولة وربحية البنوك تقدم حججا مفادها أن الأصول السائلة الخاملة هي فعلا مرادفة للمدخرات، والتي لا تدر أي عائد تقريبا أو عائدات هامشية للغاية بدلا من استثمارها في الأوراق المالية والأسهم ذات العوائد المثيرة للاهتمام لتجميع الدخل وإنمائه. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **(Alnaa & Matey, 2023)**

III- الخاتمة

حاولت هذه الدراسة قياس وتحليل أثر التضخم والرفع المالي والسيولة في الربحية في مصرف السلام -الجزائر، خلال الفترة الزمنية الممتدة ما بين عامي 2011 و2022، وتم توظيف نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتحقيق أهداف الدراسة، حيث تم تقدير تأثير معدل التضخم مقاسا بمعامل التكميش الضمني (Def)، الرافعة المالية (Lev) ومؤشر السيولة (Liq) كمتغيرات مستقلة (تفسيرية) في معدل العائد على الأصول أو الموجودات (ROA) ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) كمتغيرات تابعة (مُفَسَّرة)، والتي تم اعتمادها كمؤشرات للتعبير عن ربحية مصرف السلام -الجزائر. وقد توصلت الدراسة الحالية إلى جملة من النتائج والتوصيات يمكن تثبيتها في الآتي:

1.النتائج

فيما يلي أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- يؤثر معدل التضخم مقاسا بمعامل التكميش الضمني إيجابا في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في مصرف السلام (الجزائر)، لكن هذا التأثير غير دال احصائيا، وعلى الرغم من إيجابية

العلاقة بين التضخم وربحية مصرف السلام -الجزائر، فإن هذه الربحية لا يمكن أن تكون بأي حال من الأحوال مستدامة في ظل المنافسة المصرفية، فمصرف السلام هنا يبدو بحاجة إلى محاولة السيطرة على التضخم وتحقيق الأرباح بالاعتماد على الابتكار وتقديم خدمات تتميز بجودة عالية؛

- للرفع المالي تأثير إيجابي ودال احصائيا في العائد على الأصول في مصرف السلام -الجزائر طيلة فترة الدراسة، وهي نتيجة تبدو منطقية ومفهومة إلى حد بعيد، فكلما زادت الرافعة المالية في مصرف السلام -الجزائر كلما زاد اعتماده أكثر على التمويل بالدين، وهو الوضع الذي قد يؤدي وبنسبة كبيرة إلى ارتفاع مستويات التكاليف المالية ومخاطر الائتمان، وبالتالي انخفاض صافي الربح مقارنة بحجم الأصول، وهو الأمر الذي يفسر العلاقة السلبية بين الرافعة المالية والعائد على الأصول؛
- للرفع المالي تأثير سلبي لكنه غير دال احصائيا (غير مهم اقتصاديا) في العائد على حقوق الملكية، وعدم أهمية هذا التأثير ربما يعود إلى مجموعة من العوامل ذات الطبيعة والصفة الرقابية والتشغيلية والهيكلية، والتي من أبرزها الرقابة التنظيمية، والتعقيد الذي يطبع مصادر التمويل، وتعدد العوامل المؤثرة على ربحية البنك. وبالتالي، فإن العلاقة بين الرافعة المالية من جهة ومعدل العائد على حقوق الملكية في البنك من جهة أخرى، ليست بالضرورة قوية أو دالة إحصائيا، وهذا عكس ما قد تشير إليه النظريات المالية التقليدية؛
- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمؤشر السيولة في كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية في مصرف السلام (الجزائر) طيلة فترة الدراسة، وربما يعود السبب في تلك العلاقة إلى انخفاض مستويات العوائد المرتبطة بالأصول السائلة، وارتفاع تكلفة الفرصة البديلة، كما أن المستويات العالية من السيولة قد تعكس بيئة تشغيلية تكون غير مثالية أو سياسات ائتمانية محافظة تقلل من النشاط الربحي الأساسي للبنك. وبالتالي، فإن إدارة السيولة بكفاءة عالية تقتضي ضرورة تحقيق توازن دقيق بين السلامة المالية من جهة وتعظيم الربحية من جهة أخرى.

2.الإقتراحات

بناء على نتائج الدراسة، يمكن تثبيت التوصيات التالية:

- ينبغي على الإدارة، صناع القرارات وواضعي السياسات في مصرف السلام -الجزائر العمل بشكل جدي وحثيث باتجاه التوصل إلى استراتيجيات أفضل لمواجهة تأثيرات التضخم غير المرغوبة من أجل السماح بتحقيق أرباح مستدامة وجذب المستثمرين؛

- على المستوى الكلي، يمكن لنتائج هذه الدراسة التجريبية أن تساعد القائمين على شؤون النظام المصرفي في الجزائر، وعلى رأسهم البنك المركزي، على رسم معالم سياسات نقدية تكون أفضل من أجل الحفاظ على معدلات تضخم تكون عند حدود دنيا من شأنها ألا تؤثر بشكل كبير على أداء البنوك التجارية؛
- إن النتيجة التطبيقية المتوصل إليها بشأن الدور السلبي الذي تلعبه الرافعة المالية في ربحية مصرف السلام -الجزائر تدفع إدارة المصرف نحو ضرورة التوجه أكثر إلى تبني فلسفة تمويل جديدة تقوم على زيادة رأس المال واستخدام الأرباح غير الموزعة أو المحتجزة، والابتعاد أكثر عن الاعتماد على التمويل بالدين لما للرفع المالي من أثر سلبي على ربحية المصرف؛
- إن النتيجة التطبيقية المتوصل إليها بخصوص التأثير السلبي للسيولة في ربحية مصرف السلام تثير صناع القرارات على مستوى المصرف بضرورة أن تكون لديهم الجرأة أكثر في عمليات الاستثمار، ففي حين أن الاحتفاظ بسيولة كافية لسداد الديون المستحقة والحماية من الإفلاس أمر مهم للغاية، فمن المقترح هنا أن تفكر إدارة المصرف في استثمار تلك الأموال الخاملة في الأوراق المالية التي سوف تدر الكثير من الفوائد للمصرف؛

IV- المراجع

- Alhassan Bunyaminu و، Ibrahim Nandom Yakubu .(2021) .The Effect Of Financial Leverage On Profitability: An Empirical Analysis Of Recapitalized Banks In Ghana .International Journal of Accounting & Finance Review .(1)7 ، PP (93-102).
- Amjad Ghazi Al Habashneh . (2022) .Impact of Financial Leverage and Return on Investment on the Profitability of Jordanian Commercial Banks .International Journal of Academic Research in Accounting Finance and Management Sciences ،(03)12 ،PP (804-822) doi:10.6007/IJARAFMS/v12-i3/15320
- Desta Zelalem. (2020) .The Impact of Financial Leverage on the Performance of Commercial Banks: Evidence from Selected Commercial Banks in Ethiopia .Journal of Accounting and Finance .05،doi:10.11648/J.IJAFRM.20200501.16
- Gilbert Batsinda و، Jaya Shukla .(2019) .Inflation and Profitability of Commercial Banks in Rwanda: A Case Study of Bank of Kigali .Canadian Center of Science and Education ،International Journal of Business and Management.(10)14 ،PP (35-43)، doi:10.5539/ijbm.v14n10p35
- Gülden Kaya Uyanık و، Neşe Güler .(2013) .A Study on Multiple Linear Regression Analysis . Procedia - Social and Behavioral Sciences .(106)doi:10.1016/j.sbspro.2013.12.027
- Jeevitha, R., Mathew, B., & Shradha, K. (2019, June). Impact Of Inflation On Bank'S Profitability" A Study On Select Banks Profitability. Journal of Emerging Technologies and Innovative Research (JETIR), 06(06), 38-44. Retrieved from http://www.jetir.org/
- L. Nathans Laura ،L. Oswald Frederick ،Nimon Kim. (2012) .Interpreting multiple linear regression: A guidebook of variable importance .Practical Assessment, Research & Evaluation ، .(9)17doi:10.4159/harvard.9780674063297.c1
- Muhammad Shaukat Malik ،Mustabsar Awais و، Aisha Khursheed .(2016) .Impact of Liquidity on Profitability: A Comprehensive Case of Pakistan's Private Banking Sector .International Journal of Economics and Finance .(03)08 . p 69. doi:10.5539/ijef.v8n3
- Priharta, A., & Gani, A. N. (2023). Determinants of bank profitability: Empirical evidence from Republic of Indonesia state-owned banks. Contaduría y Administración, 69(03).

- Samuel Erasmus Alnaa ،Juabin Matey .(2023) .Implications of financial leverage for bank profitability in Ghana .Journal of Accounting, Business and Finance Research ،(2)17 ،PP (55-63). doi:10.55217/102.v17i2.709
- Tharu, N. K., & Shrestha, Y. M. (2019). The influence of bank size on profitability: an application of statistics. International Journal of Financial, Accounting, and Management (IJFAM), 01(02).
- Umar, M., Maijama'a, D., & Adamu, M. (2014). Conceptual exposition of the effect of inflation on bank performance. Journal of World Economic Research, 03(05).

- حاكم محسن الربيعي، و محمد عبد المحسن راضي. (2020). حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة. عمان، الأردن: دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- دريد كامل آل شيب. (2009). الإدارة المالية المعاصرة. عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- محمد أحمد الأفندي. (2014). مقدمة في الاقتصاد الكلي. صنعاء، اليمن: الأمين للنشر والتوزيع.
- قاعدة بيانات البنك الدولي على شبكة الإنترنت (https://data.albankaldawli.org/indicator)
- الموقع الإلكتروني لمصرف السلام -الجزائر على شبكة الإنترنيت (https://www.alsalamalgeria.com/)